ليشمل المواد الإلكترونية ، وهذا وضع أوين نقطتين لنجاح مثل هذا النظام وهو إلتزام الناشرين بإيداع نسخة إلكترونية وإلتزام المكتبة بإتاحتها عالمياً[1] .

وفي هذا يناقش أوين الآلية ويطرحها بديلاً ولكنه لا يناقش التقنية التي تتيح تنفيذ ذلك .

ولهذا نعود للتأكيد علي أن وضع الآليات وتطويرها بالتعاون بين الجهات ذات العلاقة مثل الناشرين والهيئات العلمية والبحثية والمكتبات وكل من ينشر عادة إلكترونياً إضافة إلى التطورات المتلاحقة لتقنية المعلومات بشقيها المتعلقين بالنظم والبرمجيات والتجهيزات سيوفران الدعم لجهود حفظ المواد الإلكترونية لما لا نهاية ومعرفة مدي استخدام كل ملف ودرجة التغيير الذى طرأ عليه أن تم السماح بذلك . ومن المتعارف عليه في هذا المجال هو أنه يتم حفظ محتويات قواعد البيانات بأشكال متنوعة ومن ذلك النسخ الاحتياطية في أماكن متباعدة ومنها نسخة محسوسة علي وسيط قد يكون خادم آخر أو أشرطة أو أقراص دي في دي وغير ذلك تحسباً للطواريء مثل التعديل والتغيير والكوارث أو التخريب الإلكتروني لهذه النظم . إضافة إلي أن تطور البرامج والأجهزة يلقي ظلال التغيير والتحديث والنقل كل فترة من الزمن كالعقدين أو الثلاثة . ومع كل ذلك تظل المكتبات هي الرابح في هذا الخصوص نظراً لتقليص أحجامها من الأدوار المتعددة إلي القاعات فقط حيث تكون هناك قاعة لأجهزة النظام والخادم الخاص بالنظام إضافة للدواليب المقاومة للحريق والآثار الأخري لتحوي النسخ الاحتياطية للقواعد أو المصادر المتنوعة.

١٨- حقوق الملكية والقانونية

فى زمن التزاحم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت والنشر المتزايد للصفحات والملفات على المواقع المتعددة تتزايد أهمية النواحي القانونية الخاصة بمسؤوليات النشر ومحتويات المواد المنشورة ومن يتحمل المسؤولية الخاصة بمحتويات هذه المواد. وإضافة لذلك فإن هناك مسؤولية مهمة تخص حفظ حقوق الإبداع والفكر المنتج من خلال الأعمال المنشورة إلكترونياً وحفظ حقوق ومساهمات مبدعيها ومنتجيها . ولهذا فإن الطفرة التي أحدثها النشر الإلكتروني أفرزت مثل هذه المشاكل وأصبح من المهم جداً طرح موضوع ملكية المعلومات وأحقية أصحابها باستثمارها من الموضوعات المهمة وذلك بغرض تأصيلها ووضع قواعدها بشكل واضح علي المستوي العالمي بحيث لا تختلف قوانين حفظ الملكية الفكرية من دولة إلى أخرى خاصة في زمن العولمة والتجارة الحرة ومنظمة التجارة الحرة إضافة إلى الاتصال الكوني الإلكتروني القوي .

وأصل المشكلة يكمن في سهولة نقل ونسخ المواد الإلكترونية بشكل غير معروف من قبل مع المواد العلمية أو المواد المنشورة ، فقد يكون سهلاً أن يقوم شخص يجمع مادة كتاب كامل عن طريق القص واللصق للمواد والمتوفرة إلكترونياً .

---

(١) Ibid.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ولأن أكثرية مستخدمي الإنترنت يرون بضرورة إتاحة كافة موادها دون مقابل مادي ، فإن كل من بيثري ويزمان Wessman وأكوميتي أوي Oy قد طرحا بعض الاستراتيچيات التي يمكن أن يأخذ بها من أراد الاستفادة المادية من المواد المنتجة إلكترونياً وهذه الاستراتيچيات هي[١] :

١ – الاستمرار كما كان الحال من قبل وإعطاء الناس الحوافز لشراء العمل بدلاً من نسخه وهو ما يمكن عمله مع البرمجيات وإضافة الكتيبات الشارحة لها ، أو تزويد المشتري بالنسخة الأحدث من البرنامج أو الكتاب الإلكتروني دون مقابل .

٢ – توفير المنتج بدون مقابل وتوفير إضافات مهمة بمقابل مادي .

٣ – توفير المنتج بدون مقابل ويكون المقابل المادي خاص بالدعم والمساندة .

٤ – عرض المنتج بمبلغ رخيص نسبياً أملاً في زيادة المبيعات وتشجيعها .

وهناك استراتيچيات أخرى مستخدمة في مجال النشر الإلكتروني وتوفير المواد العلمية أو الدوريات والمواد المختلفة للمكتبات أو المستفدين وهي تقديم المواد بدون مقابل والاعتماد على التسويق الإعلامي للموقع والدعم الخارجي لاستمرار الموقع وهذا عادة ما يتم عبر المؤسسات والهيئات الغير ربحية .

والاستراتيچية الأخري هي بيع المواد بالقطعة مثل المقالة أو الاشتراك في الخدمة أو إعطاء ترخيص محدد المدة والاستخدام للجهة المستفيدة سواء كانت مكتبة أو فرد وهو ما يتم عبر موردين للخدمات أو ناشرين أو مندوبي معلومات ممن وجدوا في صناعة المعلومات ربحاً يغريهم بتطوير هذه الاستراتيچية وتنويع اختياراتها .

وقد حدد ريشتارد ويجنز Wiggins الهدف الأساسي من حقوق الملكية بأنه توفير الحافز لعملية الإبداع وتأكيد حقوق الملكية الفكرية لأولئك الذين صنعوا أو أنشؤوا أو أبدعوا العمل الفكري بأي شكل من الأشكال[٢] . وما يعنيه ويجنز هو إعطاء مقابل محسوس وبالتحديد المقابل المادي والإشارة لصاحب العمل الأول في كل مرة يستخدم فيها هذا العمل من قبل الآخرين . وفي هذا لا يختلف الوسيط الإلكتروني أو التقليدي للعمل وكيفية وصول المستفيدين له . وهذا المقابل المادي قد لا ينطبق بالضرورة علي المقالات العلمية المنشورة في الدوريات وهو عرف غير متداول بين الباحثين وكتاب الدراسات والمقالات العلمية حيث يكفيهم في العادة الفخر بنشر دراساتهم والتواصل العلمي وطرح الجديد من الأفكار والنتائج للمراجعة والتحكيم والترقية[٣] .

أما باقي الأعمال الأخري ومن ذلك الكتابات العلمية وغير العلمية العامة فتخضع لبرامج

(١) (Nov. 1996) http://ww.tml.hut.fi/opinnor/trk-110.501/1996/seminars/works/publishing.htm.

(٢) Electronic Publishing, Virtual librarie, and the Internet. (1994). http://archives.obs.us.com/obs/englich/books/wiggins/index.18.html.

(٣) Ibid.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

واختيارات متعددة لتحصيل المقابل المادي لاستشارة واستخدام هذه المواد وهذا ما يقوم به أيضاً ناشروا بعض الدوريات العلمية وعدم إتاحتها كاملة وبدون مقابل مادي .

وقد عرضت كارن بد Budd رؤى متعددة ناقشت قضية اقتصاديات الدوريات الإلكترونية فبينت الآراء المتنوعة في هذا الإطار ومنها ما أورده أودليزكو Odlyzko من أنه في حال ذهاب أو نهاية النشر التقليدي المطبوع فإن تكاليف الناشرين ستخفض ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة وهو ما لم يأخذه روزنبيلا Rosenblatt حيث حذر من عدم وجود شواهد قوية تدل على أن ظهور الدوريات الإلكترونية سيغير المشاكل الاقتصادية الأساسية هذه على المدى القصير[١] . وخلص إلى نتيجة أوردها ولكر Walker من أن الناشرين سيلجؤون فى الغالب إلى طرق وخطط جذابة لتحصيل المقابل المادي وطرق الدفع ومن ذلك الاشتراكات ، ترخيص استخدام الموقع والدفع مقابل الاستخدام[٢] .

وما جاء في دراسة كارن بد يلخص الاتجاهات الخاصة بنظم حفظ حقوق المبدعين أو أصحاب المواد المنشورة إلكترونياً والتي تتلخص بإتاحتها دون مقابل مادي أو بمقابل مادي وفق برنامج محدد تختاره المكتبة أو يختاره المستفيد من برامج متنوعة هي الدفع مقابل الخدمة ومن ذلك دفع قيمة المقالة بالصفحة أو بالمقالة كاملة . أو الاشتراك وهو بحسب تفصيل برنامج الاشتراك نفسه والذي قد يكون الاشتراك في قاعدة بيانات دوريات مجمعة أو في دورية بعينها أو مجموعة محددة من الدوريات وهذا يكون محكوماً بالاتفاق على عدد المستخدمين ومدة الاستخدام وكم المواد التي يمكن الاستفادة منها .

ويدخل في كل هذه الأمور الترخيص Licensing الخاص بالاستخدام والاتفاقات التي تعقد في هذا الإطار ، ونظام الرخيص تم تطويره من قبل الموردين والناشرين والموفرين للمعلومات المنشورة إلكترونياً بغرض توفير إطار قانوني لضبط استخدام منتجاتهم من أماكن متفرقة في العالم[٣] . وقد اجتمعت ست جمعيات مكتبات أمريكية متخصصة تعد من أهم وأكبر الجمعيات والتي لها علاقات وواقع دولي وتمثله إلى جانب تمثيلها لكل فئات المكتبات وطورت مبادئ تساعد على توفير دليل في هذه البيئة المتطورة دائماً وتتعلق هذه المبادئ بإيضاح الحقوق المتفق عليها والتأكيد على حقوق الملكية الفكرية ، وطريقة الاستخدام وما يمكن حدوثه في حال التلاعب في الاستخدام ، وعلى من تقع المسؤوليات في حال المخالفات وطرق التجديد أو عدم التجديد أو النسخ والوقت واستخدام البيانات والمقالات المتاحة ، عبر النظام وأخيراً سبل الخروج من إطار الترخيص عند الرغبة[٤] .

---

(١) Online Journal of Issues in Nursing, 5.1)Jan 2000). http://www.nursingworld.orglojin/topic11/tepc11-3.htm.

(٢) Ibid.

(٣) (July 1999).

(٤) Ibid, the principles are available at: http//www.art.org/scomm/licensing/principles.html.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

كما أوردت أن أوكرسون Okerson خمس نقاط تخص نظام الترخيص وتري ضرورة الاهتمام بها خاصة وهي مسؤولة في مكتبة جامعية كبري وهي مكتبة جامعة ييل Yale ، حيث عددت العناصر الآتية[1] :

١ – تعريف الاستخدام والمستخدمين بشكل يلائم البيئة المكتبة والمجتمع الأكاديمي .

٢ – لابد من أن تكون المسؤوليات القانونية معقولة ومتوازنة .

٣ – لابد من وجود فهم عام للوظائف من قبل كافة الأعضاء .

٤ – لابد من أن يكون نموذج العمل مفهوماً وممكناً وذلك حتي يتم معرفة نظم التسعير .

٥ – لابد من التصدي لقضية الأرشفة والوصول الدائم للملفات .

وقد حدد منير خليل Khalil أبرز العقبات التى تقف أمام المكتبات عند دخولها في اتفاقات لترخيص استخدام المواد الإلكترونية وهي[2] :

١ – إحتمالية خسارة المعلومات وذلك لأن المكتبات لا تملك المواد التي تدفع مقابلها .

٢ – خسارة المكتبة لقوة إعطاء إمكانية الاستخدام لمن تشاء وإلتزامها بالاتفاقات مما قد يعني أن الإتاحة ستنحصر على فئات من المستفيدين دون غيرهم وبإعداد محددة .

٣ – وجود حدود على حقوق المستفيدين والمدى المتاح لهم .

٤ – إرتفاع أسعار الاشتراكات والدخول في هذه الاتفاقات .

ومما سبق يتضح أن النقاط الأكثر أهمية هي أن مسألة حفظ الحقوق تخضع لآليات ناقشها المختصون وترتبط بجوانب إدارية وقانونية وفكرية ومالية . وأن الحلول المطروحة لحفظ حقوق المبدعين والناشرين أو العاملين في مجال خدمات وتجارة المعلومات هي أيضاً متنوعة وأن كان الاهتمام يزداد أكثر فأكثر بتطوير الآليات الخاصة بنظم الترخيص بالتعاون بين الجهات الموردة والجهات المستفيدة من المعلومات . ولعل أكثر القضايا التي أثيرت هي ما يتعلق بالاستخدام والمستخدمين وتنظيم الحقوق بما في ذلك الأعداد والمدد . كما أن القضايا القانونية والمسؤوليات المتعلقة بذلك أيضاً تخضع للاهتمام بحكم أنها إحدي النقاط الضابطة هذه المسألة . أما قضايا التقنية فهي ذات علاقة بأمن المعلومات وعدم قيام الجهة المستفيدة مثلاً بتوزيع الأرقام أو الرموز السرية خارج إطار الاتفاق ، كما أنها ذات علاقة بتوفير الممكن نقدياً وليس العكس وأن التجهيزات كلها متوافقة وتعمل للتواصل بين الجهة الموردة والمستفيدة . أما قضايا التسعير والفواتير فتخضع لآلية إدارة الأعمال بحيث يتم التفصيل فيها بشكل لابد للمكتبات أو الجهات المستفيدة التنبه له بحيث تعرف ما هو داخل في الصفقة وما هو خارج حدودها وقد يلزم دفع

(١) http://www.library.yale.edu/~okerson/stm.html.

(٢) Khalil, Mounir A., Opcite., pp. 244-245.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)